### كلف لجنة الخارجية بمتابعة الإجراءات الحكومية المتخذة بشأن حادثة الاعتداء على مواطن بالأردن

# تكليف «المحاسبة» بإعداد تقرير كل 6 أشهر عن إصدار السندات الحكومية

■ الهاشم: حذار من التقليل من مكانة المرأة خاصة أنها من أوصلت النواب إلى هذا المجلس

وزير الداخلية أثناء الجلسة

جانب من الجلسة

■ الحويلة: لدى «التعليمية» 3 طلبات تم تكليف اللجنة التحقيق فيها ونطالب بالتمديد للانتهاء منها

رسالة من عضو مجلس الأمة صفاء عبدالرحمن الهاشم تشير فيها إلى واقعة حدثت في اجتماع لجنة الظواهر السلبية الدخيلة على المجتمع الكويتي في يوم الاثنين بتاريخ 2017/3/27 الساعة 12 ظهرا.

وجاء في نص الرسالة: حفاظا على مكانة المرأة واستكمالا لدوري في مجلسكم الموقر والعمل مع زملائي النواب أشير الى معاليكم بشأن واقعة حدثت في اجتماع الظواهر السلبية في يوم الاثنين بتاريخ 2017/3/27 الساعة 12 ظهرا.

حضرت وحضر الاخ النائب خالد الشطي الى الاجتماع في الوقت المحدد وبوجود الضيوف من وزارة الداخلية والمكتب الفني للجنة.

تأخر وصول الرئيس والمقرر وباقي الاعضاء.

وصل النائب جمعان الحربش الساعة 12.33 وبدأت الاجتماع وافتتحته.

حضر النائب محمد هايف متأخرا الساعة 12.35 وأبلغته بافتتاح الاجتماع ورفض حاملا لافتة اسمه بعصبية أوقعت زجاجة المياه بجانبي ليجلس بعيدا عن وقال: «لا مو على كيفج»!

لذلك فإن هذا التصرف مرفوض ويناقض تماما ما وعد به الأصوات النسائية الكويتية الذي أوصلته إلى كرسي البرلمان وتحقير لمكانة المرأة الكويتية التي تمثل أمه وأخته وزوجته وبناته.

علي الدقباسي: فيما يتعلق بالرسالة السادسة الخاصة بطلب تأجيل تقديم تقرير تعديل قوانين الانتخاب ، فتتمنى الا يتأجل هذا الموضوع اكثر من ذلك خاصة وان تعديل قانون الانتخاب مهم ، وعدم انجاز التقرير الخاص به يعني استمرار للعادلة المقلوبة وهذا مالا نتمناه.

واضاف : الاخطار المحدقة حولنا والظروف الاقليمية تتطلب الاستعجال في اقرار هذه التعديلات ، ونأسف انه خلال 15 عاما مدة وجودي في هذا البرلمان لم تتقدم الحكومة بمشروع لتعديل قانون الانتخاب وما يقدم فقط تعديلات نيابية.

واكد ان الوطن بحاجة الى تعديل هذا القانون حتى نستطيع ان نصل الى ما نصبو اليه جميعا.

سعدون حماد: فيما يخص الرسالة الاولى الخاصة بمتابعة حادثة الاعتداء على الاطفائي الكويتي بالاردن ، فنتمنى الاهتمام ومتابعة هذا الموضوع .

اما فيما يخص الرسالة الخامسة الواردة من رئيس لجنة حماية المال العام فنؤكد ان اللجنة في المجلس السابق حققت في تجاوزات الشركة الكويتية للاستثمار وطالبت باحالة المتجاوزين الى النيابة العامة ، الا ان حل المجلس حال دون انهاء اللجنة تقريرها واحالته الى المجلس لذا نطالب اعادة التحقيق في هذا الموضوع.

صفاء الهاشم: بشان الرسالة التي تقدمت بها لم اكن بودي ان اقدمها الا انني اضطررت لتقديمها حيث حضرت الى لجنة الظواهر السلبية وحضر الاخ النائب خالد الشطي الى الاجتماع في الوقت المحدد وبوجود الضيوف من وزارة الداخلية والمكتب الفني للجنة.

تأخر وصول الرئيس والمقرر وباقي الأعضاء ،ووصل النائب جمعان الحربش الساعة 12.33 وبدأت الاجتماع وافتتحته.

واضافت : حضر النائب محمد هايف متأخرا الساعة 12.35 وأبلغته بافتتاح الاجتماع ورفض حاملا لافتة اسمه بعصبية أوقعت زجاجة المياه بجانبي ليجلس بعيدا عن وقال: «لا مو على كيفج»!

وحذرت من ان يحاول اي شخص التقليل من مكانة المراة خاصة انها من أوصلت النواب الى هذا المجلس.

د. عبد الكريم الكندري : بشان رسالة رئيس اللجنة التعليمية فاعتقد ان المجلس السابق حقق في هذه المواضيع ، ونؤكد ان الاطالة في التحقيق بهذه القضايا ليست في صالح المؤسسات التعليمية ، واتمنى ان يوضح الاخ رئيس اللجنة هل بدأت اللجنة في استقبال الشكاوى ام لا ؟

واضاف : هناك تجاوزات في الاقسام العلمية بالكليات ولا يمكن ان تكمل اللجنة تحقيقها دون استقبال شكاوى المتضررين.

وبشان الرسالة الواردة من رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي حول متابعة اصدار السندات الحكومية ، قال الكندري ان قبل ان تأخذ تقرير سنويا لا بد ان نعرف ما الاساس القانوني للسندات التي وصلت الى 8 مليارات دولار ، كما ان اقتراض الدولة عن طريق السندات يفترض وفق المادة 136 من الدستور ان يمر بقانون.

صالح عاشور: الرسائل كلها مهمة ويجب ان نقف امامها وبالنسبة للرسالة الأولى نستغل وجود وزير الخارجية ونؤكد ان حادثة الاعتداء على الطالب الكويتي بالأردن ليس الحادث الأول بل تكرر الاعتداء على طلبتنا بالأردن ونحتاج الى اهتمام أكبر.

وقال ان الأردن بلد بها استخبارات وأمن وتكرار هذه الاعتداءات لا يأتي من فراغ ويجب ان نقف وقفة جادة ونتابع هذه القضايا حتى تحمي طلبتنا ليهتموا بالدراسة أكثر من قلقهم على صحتهم وحياتهم ، ونحتاج أن يعرف الأردن أن هناك كرامة للكويتيين ونشعر الدول الأخرى أن هناك اهتمام بأبنائنا في الخارج.

واضاف : بالنسبة لرسالة اللجنة التعليمية نلاحظ ان غالبية أعضاء اللجنة التعليمية كانوا في المجلس السابق وأخذت اللجنة الوقت الكافي في مناقشة الموضوع، والمماطلة بها نوع من المجاملة .

ولفت الى انه منذ أكثر من 3 سنوات يتم التحقيق في قضية واضحة وضوح الشمس ، لا بد أن نعيد ثقة أولياء الأمور في التعليم الحكومي. وعلى المسؤولين في التطبيقي التأكد من الشهادات الوهمية والمزورة ومسؤولية الوزير في إنقاذ التعليم وبذلك يكون أدى مهمة جيدة.

عبدالله الرومي: رسالة لجنة الميزانيات مهمة في ضوء الاقتراض الذي حدث من الكويت ويجب مراقبة هذه المبالغ وأين ستذهب ومطلوب رقابة ديوان المحاسبة في متابعة الأموال بأن تذهب الى هدفها المرجو. والمادة 136 تنص على أن الدولة يجب ان تأتي بقانون في الاقتراض والحكومة لا يجب أن تقف عقبة في وجه الرسالة بتكليف ديوان المحاسبة بمراقبة هذه الأموال وكيفية التصرف فيها.

واضاف : ومع التقدير للجنة الداخلية والدفاع لكنهم يحاولون كسب الوقت رغم ان تقرير حرمان المسيء لا يحتاج هذا الوقت، وصار لنا 3 أشهر واللجنة تكرر أعذارها، فالموضوع ليس له علاقة بالقضاء، وعدم إعداد التقرير يعني اننا مضطرون لتقديم طلب باستعجاله لمناقشته اليوم. وعلى الاخوان احترام رأي المجلس والأغلبية هي التي سوف تحكم وعلينا أن نلتزم بأحكام الدستور واللائحة واحترام الاخرين وآرائهم.

واكد انه لا مسوغ قانونيا لتأخير هذا التقرير ونرجو من الاخوان أن يكون الموضوع على جدول أعمال الجلسة القادمة.

وبالنسبة للشهادات فقد عجزت المجالس بحث هذا الموضوع ولكن المسائل كلها واضحة للحكومة والمجلس وعلينا اتخاذ القرار الصعب، وعلى وزير التعليم إيقاف العبث في التعليم الذي يهدف الى الكسب المادي، وأدى الى تراجع أداء مدارسنا وجامعاتنا وعلى الوزير وضع حد لهذا العبث في المرفق التعليمي.

وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد: أشكر النائب خليل الصالح على اهتمامه بالطالب الكويتي الذي تعرض الى حادث مؤسف وأتقدم بالشكر الى الأردن على رعايتها لأكثر من 5550 طالب كويتي يدرسون في الأردن ونؤكد انه تم احتجاز من قام بالحادث والمدعي العام ينظر في القضية ووزير الداخلية الأردني طلب مقابلة الطالب الكويتي للوقوف على الحادث ومدير الأمن العام اتصل شخصيا بالطالب واعتذر له فمهمتنا رعاية ابنائنا في الخارج ولن نقف عند هذا الحد فحسب القوانين الأردنية سوف تتابع هذه القضية.

خليل الصالح: هذه الحادثة ليست الأولى والقصد منها أن أبناء الكويت كلهم أبنائنا، وعزيزين على أهلها وأشكر كل من قام بواجبه الأساسي وأرجو سرعة ومتابعة الحادث. ونريد أن يكون أبناؤنا معززين في داخل وخارج وطنهم.

المجلس يوافق على تكليف لجنة الشؤون الخارجية بمتابعة الإجراءات الحكومية المتخذة بشأن حادثة الإعتداء على الإطفائي الكويتي بالأردن

د.محمد الحويلة: لدينا 3 طلبات تم تكليف اللجنة التحقيق فيها واستدعينا الجهات المعنية وهناك اسئلة وجهت إلى الوزير وننتظر الإجابة ونستدعي الجهات لمناقشتها، وهناك طلب قدم في المجلس السابق ولكن الفترة الزمنية تختلف عن الفصل السابق ويحتاج من اللجنة النظر فيه حتى تاريخه.

الحويلة متحدثا

■ السبيعي: هيئة التعليم التطبيقي مليئة بالتجاوزات ونرفض التمديد للجنة التعليمية

■ الحربش: إذا كان لدى أي نائب وثائق تستدعي المساءلة يعرضها علينا وسندعمه

الحميدي السبيعي: يفترض أن تعمل اللجان من أجل المصلحة العامة ونرفض من بعض اللجان حماية للشكو في حقهم، فاللجنة شكلت في المجلس السابق ونعارض التمديد للجنة وإذا تم التمديد فنقول لوزير التربية اللجنة لن تحميكم فلتجيبوا على أسئلتنا وأصلحوا الفساد في التطبيقي وإلا «واصلينكم واصلينكم».

صالح عاشور: نريد جدية أكثر من رئيس وأعضاء اللجنة نعم نوافق على التمديد، لكن هل تم استدعاء دكاترة في الجامعة والتطبيقي لسماع وجهة نظرهم في تعيين أصحاب شهادات غير معترف بها ومشكوك فيها، وهناك دكاترة تعبوا على نفسهم يعانون من زملاء ليس لهم تخصص ووصلوا بالمحسوبية والواسطة، والسكوت عن هذا الشيء معناه تدمير التعليم

واضاف: أهم شيء لدينا التعليم إذا نجحنا فيه نجحنا في كل شيء والعكس ونحتاج وزير تعليم يستمر في عمله لمدة 10 سنوات لنرى نتائج عمله اما تغيير وزير التعليم كل سنة أو سنتين يفشل الموضوع ونحتاج استمرار الوزير وجدية في هذا الموضوع.

أحمد الفضل: يحققون في الشهادات الدراسية والإجازة العلمية غير المعتمدة وإلى الآن لم يستدعوا أي دكتور ، وهناك 16 سؤالا الى الوزير عن مدير هيئة التطبيقي وهو ملف متخم بالمخالفات الصارخة التي نود عنها ديوان المحاسبة والى الآن لم يصلني أي جواب والمساءلة بيني وبينك.

د. جمعان الحربش: ما ذكره الأخ الحميدي السبيعي نؤكد ان اللجنة لا تحمي أي وزير من المساءلة وإذا كان لديه وثائق تستدعي المساءلة يعرضها علينا وندعمه في الاستجواب.

واضاف ان تكليف اللجنة طويل، وكلجنة تحقيق لا نستطيع التحدث عن أعمال سيقتنا، وتم استدعاء مدير الجامعة ومدير الهيئة، فهناك كفاءات تأخر تعيينها، وأتمنى أن يتم التمديد اللجنة .

المجلس يوافق على طلب اللجنة التعليمية تمديد عمل اللجنة لتقديم تقريرها عن عدد من المواضيع حتى نهاية دور الانعقاد الحالي

وزير المالية أنس الصالح: الحكومة تؤيد هذا الطلب الواردة في رسالة رئيس لجنة الميزانيات ونؤكد انه التزام على الدولة ليكون الامرتحت نظر السلطة التشريعية، وبالنسبة للسند القانوني للسندار فهو مرسوم بقانون 2009/3 بتمديد مدة القرض المقرر في المرسوم رقم 1987/50 وهو قانون الدين العام وقدمنا عليه تعديلات في طريقها الى المجلس وهو قانون يعمل به البنك المركزي.

واضاف: منذ ان صدر في 1987 يجدد كل 10 سنوات وسقفه 10 مليارات دينار ويمدد كلما قاربت مدته على الانتهاء وفي طريقنا الى التعديل عليه لإصدار أدوات الصكوك وخلافه.

عدنان عبدالصمد: الموضوع يحتاج الى تجديد لأنه ستنتهي فترة قانون الدين العام وبالتالي بحاجة الى قانون جديد، وهناك مؤسسات مستقلة تحتفظ بأرباحها دون تشغيلها في استثمارات وقيمتها 20 مليارا ويجب التنسيق فيها بأن من يزيد عن أرباحها يؤول الى الاحتياطي

الهاشم تتناول الحلوى

نقاشات